*الاستعمال بين القوَّة والضَّعف واليقين والشّك*

*بحث في النحو*

*إعداد/ منى السيد عوض إبراهيم*

*قسم اللغة العربية*

*كلية العلوم الاسلامية – جامعة المدينة العالمية*

شاه علم - ماليزيا

*Mona\_aoud@yahoo.com*

***خلاصة—هذا البحث يبحث في الاستعمال بين القوَّة والضَّعف واليقين والشّك.***

*الكلمات المفتاحية: القوة، الشك، الإلغاء.*

# ***المقدمة***

*معرفة أسس الاستعمال بين القوَّة والضَّعف واليقين والشّك،* فإن الكلام مضى على اليقين، وكأن اليقين يجيء أولًا، وكأنه يسبق الشك، وكأنه هو الذي يُبنى عليه، فالأصل حتى في الفقه أن يترك الشك، هكذا قال الإمام فمضى كلام المتكلم على اليقين، ثم جاء بالشك، فمن ثم كان التأخير، ووضح ذلك بمثال ربما يكون بعيدًا عن الباب والإعمال والإلغاء، وهو من باب توضيح المعاني النحوية بالأمثلة.*.*

1. *المقالة*

علة التأخير:

يقول سيبويه: فإن ألغيت قلتَ بهذا التركيب الذي يشبه الشعر، وما هو بشعر يبدأ بـ"إن"، والتعبير بـ"إن" يدل على قلة الإلغاء، وكأنه لو قال: إذا ألغيت لدلّ ذلك على شيوعه، وعلى التيقّن من وجوده، وهو لا شكّ متيقّن من وجوده صحة في الأساليب، ولكن الأصل الإعمال، وكأن علاقة اللغة بحياة أصحابها علاقة قوية.

فالأصل أن تعمل، والأصل أن تجاهد، ولا يتخلف عن الجهاد إلَّا صاحب عذر، عذره الله لمرض فيه، أو علة اعترته وجعل قعوده مشروطًا بالنصح لله ورسوله وللذين آمنوا، فلا يحبط معذور صاحب همة، ولا يحبط معذور صاحب ذراع، وإنما يشجعه ويدعو له.

والأصل الأصيل في الأفعال أن تعمل، ولو حاولت أن تربط بين هذا التصدير وبين ما ذكره سيبويه عنوانًا لبابه؛ لوجدت الخير كله، فسيبويه لم يقل: هذا باب الأفعال التي تلغى وتستعمل، وإنما قال: هذا باب الأفعال التي تستعمل وتلغى، فقدَّم الاستعمال على الإلغاء؛ لأن استعمالها هو الأصل.

وكذلك استعمال الأرض واستخراج كنوزها هو الأصل، أما القعود عن ذلك والتخلف عنه فسبيل تخلف الأمة، وبين يديك كتاب سيبويه. فكيف لا تفتحه, فكيف لا تقرأ فيه، وكيف لا تطالع فيه.

فكل ذلك على شيء من التحقيق إذا عرفته وجدت أن "لا" لا تأتي بعد كيف؛ لأن كيف يأتي الفعل بعدها مثبتًا، وقد نص على ذلك سيبويه في الجزء الثالث من (كتابه)، إذن تقول: فكيف تنصرف عنه، كيف تلهو عنه؟ قال الله تعالى: {ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ} [البقرة: 29].

يقول سيبويه: فإن ألغيت قلت.

إنه كما عرفنا لا يقول: ومعنى الإلغاء أن تذكر هذه الأفعال، وما بعدها على حاله الذي كان عليه؛ فلا تؤثر فيه نصبًا وإنما يأتي بالمثال، وبالمثال تتضح الحال، والحال ها هنا في مثال سيبويه عبد الله أظن ذاهبٌ، ونحن نقف هكذا للبيان، وإلا وقفنا عبد الله أظن ذاهبْ؛ لأن الوقف على المرفوع المنون يكون بالسكون.

ومن العرب من يجعل ضمته واوًا عند الوقف، فيقول: عبد الله أظن ذاهب، كأنه ينشد الشعر، ما الذي يدلك على أن الإهمال أو الإلغاء محقق في هذا المثال؟

إن كلمة عبد الله كما تعلم من باب المركب تركيب إضافة، عبد مضاف، ولفظ الجلالة مضاف إليه، وأنتم تعلمون أن الإضافة تمنع التنوين، وأن الإضافة تمنع الألف واللام إلَّا إذا كانت إضافة لفظية في مواضع معينة.

وأنتم تعلمون كذلك أنا لو استعملنا كلمة "عبد" بدون الإضافة إلى لفظ الجلالة؛ وبدأنا بها "عبد أظن ذاهب" كان معنى ذلك عند الإعمال أننا سوف نقول: عبدًا كما قلنا زيدًا أو كما قال سيبويه زيدًا وعمرًا، فالألف فيها دليل على أنها منصوبة؛ لكنها مع الإضافة لا تظهر عليها الألف، ومن ثم إن لم ينطق الفصيح بالضمة لم يتبين الإعمال من الإهمال، فكلمة "عبد" لا تشفي غليلًا في بيان كونها منصوبة ولا في بيان كونها مرفوعة، إلَّا إذا نطق بها الأريب.

فما الدليل؟

الدليل إذن في كلمة "ذاهب"؛ حيث إنك تقرؤها باءً هكذا لا تنتهي بألف، ولو كانت منصوبةً لوجدتها بعيني رأسك هكذا عبد الله أظن ذاهبًا؛ فدل ذلك على أن الإلغاء محقق في مثال سيبويه دون شرح منه فقد ترك الشرح لنا.

إذن نقول: عبد الله أظن ذاهبًا، على الإلغاء، فما إعراب هذا المثال؟

إعراب مثال سيبويه: عبد: مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، ولفظ الجلالة: مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره، وأظن: فعل مضارع مرفوع بالضمة؛ لتجرده من الناصب والجازم، وفاعله مستتر فيه تقديره "أنا"، وذاهب: خبر المبتدأ الذي هو "عبد الله" من باب أن المضاف والمضاف إليه كالكلمة الواحدة، فـ"ذاهب" خبر المبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

ويكون قولك: "أظن" برمته من باب الاعتراض الذي لا محل له من الإعراب، ولم تؤثر "ظن" في عبد الله المرفوع على الابتداء، ولا في "ذاهب" التي تقف عليها بالسكون بعد إذ صرت عالمًا، وإنما جاءت على الإلغاء.

وعلى عادته -رحمه الله- يتبع المثال بمثال فيه تنويع، والتنويع في المثال الذي بعده من جوانب:

أولها: أنه بدأ فقال: "عبدُ الله" فأتى بمعرب، أما في المثال الثاني فقال: "هذا" فأتى بمبنيٍّ فنوع ليقول أن محله الرفع حال الإلغاء، كما يكون محله النصب حال الإعمال، أو حال الاستعمال، ثم قال: "إخال" وفي المثال الأول قال أظن، وأنت تعلم عشرات الكتب يأتي فيها المؤلف بالفعل لا يغيره مع أن له أخوات.

هذا عبد الله أظن ذاهب، وهذا أظن أخوك، وكأنه لا عبرة بـ"زعم"، ولا عبرة بـ"أُرِيَ" ولا بـ"أَرَى" ولا بـ"إِخَال".

ثم انتقل بعد ذلك من ذاهب المعرب بالحركات إلى أخوك المعرب بالحروف، فانظر إلى هذا التنوع الذي جاء على جوانب ثلاثة:

بدأ بمعرب في المثال الأول.

وبدأ في المثال الثاني بمبني.

ثم جاء بالفعل حال إلغائه أظن.

وجاء بالفعل حال إلغائه إخال.

ثم جاء بخبر المبتدأ المعرب معربًا بحركة، وهو ذاهب.

وجاء بخبر المبتدأ المبني بمعرب بالحروف هو أخوك.

ولست مبالغًا إذا قلت لك: إنه آثر أن يعبر بـ "أخوك" الذي تعربه أنت خبر المبتدأ مرفوعًا بالواو، أي مرفوعًا بالحرف؛ ليتناغم مع المبني، ولا تبنى الأسماء إلَّا إذا أشبهت الحروف، فكأن الرجل جاء بمعرب بالحرف مع مبني لشبهه بالحرف.

فأي تناغم هذا؟ وأي عقل كان في رأس الرجل؟ وأي جمال كان في بنانه وهو يمسك بالقلم ليدون للزمن مثل هذا السفر الجليل؟ ألا ترى أن ذلك شيء يثير العجب، وشيء يدعوك إلى مزيد من التأمل.

ثم قال سيبويه: وفيها أرى أبوك.

وكأنه بعد أن ذكر "هذا"، وهذا من الإشارة، ثم جاء بعدها بالضمير الذي التبس به بعض الخبر، وهو "فيه"، فقال: "فيها"، ثم جاء بـ"أرى"، وكأنه ذكر ثلاثة أفعال: أظن وإخال وأرى، وكأنه حين قال فيها، أي في الجنة -إن شاء الله- أو في الدار الواسعة أرى أبوك، قال أبوك فيها، أي أبوك في الحديقة.

وأرى حال الإلغاء، ويكون الإعراب بأن "فيها" متعلقه هو الخبر، أو على رأي الأخفش "فيها" هو الخبر، وأبوك برمته مضاف ومضاف إليه، وأبو: مبتدأ مؤخر مرفوع وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة، وما كان أسهل أن يقول: وهذا إخال أخوك، وفيها أرى أخوك، لكنه سيبويه لا يفعل ذلك، ولكن الرجل يعي ما يكتب ويعي ما يقول ويضم النظير إلى النظير، ويأتيك من أسهل طريق.

ومن أوضح طريق، أوضح الطريق أن يأتي باسم من الأسماء الستة علامة رفعه الواو، فالواو دليلك على أن إخال حال الإلغاء على أن أرى حال الإلغاء.

ثم ينتقل إلى أن التوسط في الأمثلة الثلاثة إلى ما ينبغي أن يكون، وعلى عادته يتدرج من قوي إلى أقوى، ومن حسن إلى أحسن، حيث قال: وكلما أردت الإلغاء فالتأخير أقوى.

وقد سألتك من قبل عن التنوين في قوله: وكلٌّ عربي؛ معناه: أن التأخير أقوى من التوسط هذا مراد سيبويه، مع الإلغاء، وكلٌّ عربي أي: وكل وجه من هذين الوجهين أو من الوجوه عربي؛ أن توسط مع الإلغاء، وعربي أن تؤخر مع الإلغاء. وقد جاء بالشاهد الذي سبق ذكره، ونسبه إلى يونس، وهو شيخ سيبويه، وأستاذه.

يقول: أنشدناه يونس مرفوعًا عنهم.

علام يعود الضمير في قوله: عنهم؟

على العرب الفصحاء.

فالمبتدأ كما جاء "فيها أبوك" أو "فيها أخوك" جاء كذلك اللؤم مبتدأ مؤخرًا، وتوسط الفعل، وهو عربي إلا أن التأخير يكون أقوى في ذلك.

2. اجتماع اليقين مع الشك:

ثم يقول سيبويه -علة من علله، علة القوة في التأخير-: لأنه "إنما" يجيء بالشك بعدما يمضي كلامُه على اليقين.

لنا هنا أكثر من وقفة:

الأولى: تأكيد سيبويه كلامه بـ"إنما"، كما قال عبد القاهر: و"إنما" لا تتأتى إلا من بليغ، وإذا جاء بـ"إنما" على القصر فكأن العلة محصورة هنا.

والكلام عن العلل لخصه الخليل بكلمة طيبة ذكرها من تحدثوا في العلل، فإن شيخ سيبويه الخليلَ بن أحمد يقول بعبارة سهلة مصوِّرًا هذه اللغة تصويرَ بِناية (عمارة) فلما دخل الخليل الشيخُ نظر إلى مواطن الجمال، البناء الذي بنى البيت ليس موجودًا فأخذ يتفقدُه الخليل، ويقول: إن حسن هذا أن من بناه وضع هذا هكذا، ووضع هذا فوقه، ووضع هذا تحته.

و كأنَّ الخليل بهذا الفكر المتقدم يريد أن يقول لنا: لا تختلفوا حول العلة، وكأنه يقول لنا: إنَّ اللغة العربية لغة جميلة يراها الناظرون، ولا ينكر جمالها إلَّا من عمي بصره وقلبه، فإذا اتفقتم على جمالها فلا تختلفوا في أسباب هذا الجمال.

وسيبويه يقول لنا: وإنَّما كان التأخير أقوى -وهو بذلك يضيق المسألة من باب تقصير الزمن في التفكير في العلة، لأن هذه العلة قوية، تؤثر في كل عقل يفكر- لأنه إنَّما يجيء -والفاعل في يجيء ضمير مستتر يعود على مذكور كان موجودًا في أول الباب، حين قال: تُستعمل؛ أي تستعملها أنت ويستعملها غيرك أو أن فاعل يجيء ضمير مستتر تقديره "هو" يعود على اللعين، على صاحب البيت أبي الأراجيز:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| يابن اللؤم توعدني | \* | .... .... .... .... |

وجاء بها حال الإلغاء.

ثم استدرك سيبويه فقال: وإنما كان التأخير أقوى؛ لأنه يجيء بالشك بعدما يمضي كلامه على اليقين.

معنى ذلك: أن الكلام مضى على اليقين، وكأن اليقين يجيء أولًا، وكأنه يسبق الشك، وكأنه هو الذي يُبنى عليه، فالأصل حتى في الفقه أن يترك الشك، هكذا قال الإمام فمضى كلام المتكلم على اليقين، ثم جاء بالشك، فمن ثم كان التأخير، ووضح ذلك بمثال ربما يكون بعيدًا عن الباب والإعمال والإلغاء، وهو من باب توضيح المعاني النحوية بالأمثلة.

وهذه أيضًا تحتاج إلى دراسة في كتاب سيبويه تستطيع أن تضع لها عنوانًا جميلًا زكيًّا هو "توضيح القواعد بالأمثلة"، ليست الأمثلة النحوية التي توضح القاعدة المراد شرحها، وإنما يوضح المعاني النحوية أو العلل النحوية بأمثلة يفهمها الناس، فقال:

كما تقول: عبد الله صاحب ذاك بلغني.

معنى ذلك: كثيرًا ما نقول: كذا وكذا وكذا بلغني، وكذا وكذا وكذا نُبئت به، كأنك لست على يقين مما تقول؛ فقد يُبلغك الصادق، وقد يبلغك الكاذب، ومن ثمَّ أنت في شك إذا قلت: بلغني، إذا أردت أن تقف عند هذا الأسلوب: عبد الله:

عبد: مبتدأ، ولفظ الجلالة: مضاف إليه، وصاحب: خبر المبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة، وذا صاحب ذاك "يعني: صاحب هذا" مضاف إليه مبني؛ لأنه كما تعلم صاحب: اسم إشارة، والكاف في اسم الإشارة "ذاك" كاف حرفية كما ذكرها النحاة، ولكنهم قالوا: تتصرف تصرف الكاف الاسمية.

ما معنى هذه العبارة؟

الجواب: أنت تقول: ذاكَ وتقول: ذاكِ وتقول: {ﰁ ﰂ ﰃ ﰄ} [يوسف: 37]، وتقول: {ﮀ ﮁ ﮂ} [الأنعام: 101]، وتقول كما قال ربنا: {ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ} [يوسف: 32] معنى هذا: أن الكاف وهي حرف تصرفت تصرف الاسم؛ فجاءت بالفتح مع المفرد المذكر، ذاك كتاب سيبويه، أفهم من قولك هذا أنك تخاطب مفردًا مذكرًا، فإن خاطبت امرأة تقرأ في الكتاب قلت لها: "ذاكِ كتاب سيبويه"، وتقول: "ذلكما" إذا خاطبت اثنين، وتقول: "ذلكم" إذا خاطبت جماعة، وتقول: "ذلكن" إذا خاطبت جماعة الإناث، الأصل في الحرف ألا يتصرف؛ لكنها مختصة، وهذا الاختصاص ربما لا تجده مكتوبًا في كثير من الكتب؛ أن من الأمور المختصة الحرف الذي هو الكاف في اسم الإشارة؛ حيث إنها كاف حرفية تتصرف تصرف الكاف الاسمية.

فما الكاف الاسمية التي تتصرف؟

الجواب: هي كاف الضمير: "كتابكَ مفيدٌ" كتاب: مضاف، والكاف: مضاف إليه، "كتابكِ" وبعض الناس يخطئ، ويقول: "كتابكي" ويكتبها كافًا بعدها ياء وهذا فحش، كتابكِ كاف تحتها كسرها، "كتابكِ مفيد"، وتقول في المثنى: "كتابكما مفيد"، وتقول: "كتابكم خير لكم"، وتقول: "كتابكُنَّ بين أيديكُنَّ فاقرأنَ فيه"، على نحو ما تقول في آية الأحزاب: {ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ} [الأحزاب: 34].

إذن، هذه هي الكاف التي تتصرف وحق لها؛ لأنها اسم. أما الكاف الملحقة باسم الإشارة فإنها ليست إلا حرفًا، والحرف في أصله لا يتصرف، لكنها تصرفت تصرف الأسماء، ولعل في هذا التصرف ما يفيد أنها جاورت الإشارة، والإشارة فيها توضيح، ومن التوضيح أن يأتي الضمير بعدها مبينًا لمفرد مذكر لمفردة مؤنثة لغير ذلك نشير إلى ماذا، هذا هو السر الذي نستنتجه، أو نحاول أن نقف عليه حين نقرأ قول النحاة: إنها حرف يتصرف تصرف الأسماء.

"عبد الله صاحب ذاك بلغني"، وكما قال من يقول: "ذاك" كلمة "تدري؟" على الاستفهام، يعني: أتدري أن ذلك صدق؟ أتدري أن ذلك كذب؟ إذن هو بنى كلامه "تدري؟ تعرف؟ بلغني" مما يدل على أن هناك شكًّا، فأخَّرَ ما لم يعمل في أول كلامه، وإنما جعل ذلك فيما بلغه بعد ما مضى كلامه على اليقين.

فإذا ابتدأ كلامه على ما في نيته من الشك أعمل الفعل، أنت تعلم أن الفعل أساسه "أظن" بابه ظن، أعمل الفعل: قدم أو أخر، وهذه فسحة في كتاب سيبويه بالاطلاع على شيء جديد، هذا الشيء الجديد هو الاستطراد في بيان المعاني؛ إن شئت قلت: هو الفرق بين الإعمال وبين الإهمال بالنظر إلى المعنى، إذا ابتدأ المتكلم بالشك أعمل "ظن وحسب وزعم وخال وأرى"؛ سواء قدم أو أخر.

ثم انتقل سيبويه بعد ذلك بنا إلى قوله "كما قال"، وانتبه إلى الكاف التشبيهية في قوله "كما قال" أي: أنه أعمل قدّم أو أخّر كما قال وذكر مثالين، فما هذان المثالان؟ زيدًا رأيتُ، ورأيتُ زيدًا، في قول سيبويه: زيدًا رأيتُ أي زيدًا رأيتُه، إنَّما قدم المفعول ليس من باب الاشتغال، وإنما قدّم المفعول: طعامًا أكلتُ، ماءً باردًا شربت، كتابًا مفيدًا قرأت. والمفعول معمول، وأخّر الفعل رأى.

وفي المثال الثاني قال: ورأيت زيدًا، ابتدأ بالفعل وهو رأى، ثم أخر المعمول وهو زيدًا، هنا عبر سيبويه بـ"رأى" البصرية، مع أنه في باب يتعلق بالقلوب التي هي محل اليقين والشك، فلماذا آثر سيبويه أن يعبر بـ"رأى" البصرية؟

الجواب: أن بينها وبين القلبية ملابسة؛ إنها ملابسة الصورة ملابسة الشكل، كأن رأى البصرية على هيئة رأى القلبية، ومن ثم آثر التعبير بها لما بينها من الملابسة، وآثر التعبير بها بصريةً لوضوحِ التمثيلِ بها، وعدم الإطالة، فكأنه -رحمه الله- حين قال: زيدًا رأيتُ جاء بجملة مختصرة، فيها مفعول به مقدم، وهو زيدًا وفيها عامل مؤخر وهو رأيت بتعبير سيبويه والتفصيل أنت تعرفه، "رأى" فعل ماض، و"التاء" فاعل.

وجاء بالمثال الثاني فصدر فيه الفعل العامل وهو رأى، وجاء بالتاء فاعلًا معه، ثم أخر المفعول به، هنا نسأل هذا السؤال: هل المقصود بالمؤخر العامل أم المقصود بالمؤخر المعمول؟

والحق: أن المقصود هو العامل، يعني في قول سيبويه: "زيدًا رأيت" أخر الفعل، وفي قوله: "رأيت زيدًا" قدم الفعل، وكذلك القول في الفعل الناصب للمفعولين، أي أنك تقول: أظن زيدًا قائمًا، وتقول: زيدًا قائمًا أظن، إلَّا أن الذي يهديك سواء السبيل هو أن تعلم أن الذي يقول: أظن زيدًا قائمًا، وزيدًا قائمًا أظن ابتدأ بالشك، ولم يبتدئ باليقين، ثم اعتراه بعد اليقين شك، كما قال سيبويه.

وكأنه يريد أن يقول لنا: إن بناء الكلام على اليقين سواء كان يقينًا حقيقيًّا أو كان يقينًا مرادًا أهمل، ولم يُعْمِل، فإذا أعمل دل ذلك على أنه بنى كلامه على الشك، فأعمل الفعل تقدم أو تأخر، وهذا مما لا تجده في غير كتاب سيبويه. إنَّما يُعْنَى الناس بسرد الأفعال وبيان عملها وصور الإعمال والإهمال والتعليق، وأمثلة التعليق دون ما روية كهذه الروية.

3. طول الكلام يضعف التأخير مع الإعمال:

يقول سيبويه: وكلما طال الكلام ضعف التأخير إذا أعملته، وذلك قولك: زيدًا أخاك أظن.

قبل هذه العبارة مباشرة قال: فإذا ابتدأ كلامه –أي: المتكلم- على ما في نيته من الشك أعملَ الفعل؛ قدَّمَ أو أخَّر.

وضرب المثال بالبصرية التي تنتقل بك إلى القلبية بسهولة ويسر وإتقان، بعد أن قال ذلك وقرره قال: وكلما طال الكلام ضعف التأخير إذا أعملته، وذلك قولك: زيدًا أخاك أظن، أي: أظن زيدًا أخاك.

فلما طال الكلام وذكر المفعولين معًا، وأخر الفعل مع أنه عامل- حكم سيبويه على ذلك بالضعف، كما يضعف "زيدًا قائمًا ضربت"، لماذا؟

قال سيبويه: لأن الحد أن يكون الفعل مبتدأ إذا عمل.

ما معنى الحد في مثل هذا الأسلوب؟

الحد يأتي في اللغة: بمعنى الشرط، والحد: يأتي بمعنى الفاصل، والحد: يأتي بمعنى الجزاء والعقوبة، ((ادرءوا الحدود بالشبهات))، والحد: يأتي بمعنى التعريف، هناك الحدود في كتب النحو.

أما الحد هنا: فمعناه أن الأصل الأصيل في التعبير أن يكون الفعل حالة إعماله متصدرًا الكلام، يعني يأتي مبتدأ إذا عمل.

ولا تفهمنَّ أن قول سيبويه: أن يكون الفعل مبتدأً أن الفعل مما يصلح أن يأتي مبتدأً في باب الابتداء، اسم صريح أو مؤول بالصريح، هذا الاسم العاري عن العوامل اللفظية الذي تبنى عليه الجملة، إما أن يكون اسمًا صريحًا: "محمد نبينا"، وإما أن يكون مؤولًا بالصريح: {ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ} [البقرة: 184] أي: صيامكم خير لكم، وإما أن يكون وصفًا على رأي أهل البصرة معتمدًا على نفي كما تقول:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| خليلي ما وافٍ بعهدي أنتما | \* | إذا لم تكونا لي على من أقاطع |

أو استفهام:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| أقاطنٌ قومُ سلمى أم نووا ظعنًا | \* | إن يظعنوا فعجيب عيش من قطنا |

فأنت في هذا ترى أن الشاعر قال: "أقاطن" جاء الوصف قاطنٌ معتمدًا على استفهام، وإذا استطردت عرفت أن الكوفيين لم يشترطوا ذلك، ووافقهم الأخفش من البصريين، وكان دليلهم على ذلك قول الشاعر وهو من الطويل:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| خبيرٌ بَنُو لِهبٍ فلا تكُ مُلغيًا | \* | مقالةَ لهبيٍّ إذا الطير مرت |

وخرجه أهل البصرة على أن "خبير" لم يعتمد؛ لأنه فعيل: من الخبر المقدم الذي يصلح أن يكون للمفرد، وأن يكون لغير المفرد، وجاءوا بصنوه وجذره وأصله حيث قالوا: قول الله تعالى: {ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ} [التحريم: 4] فقال: "ظهير" على وزن فعيل مع الملائكة، وهو جمع كما ترى؛ لأن هذا البناء من الأبنية الصالحة للمفرد وغيره، كذلك سيبويه حين يقول؛ لأن الحد: أن يكون الفعل مبتدأ إذا عمل، لا يعني به أن الفعل يمكن أن يكون مبتدأ، فتتسرع فتقول: معنى ذلك أن كلمة أظن في عبارة سيبويه مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة، هذا إفساد للغة.

وإنما مبتدأ به، يعني: يبتدئ به المتكلِّم كلامَه إذا أعمله، هذا هو الأصل؛ ولذلك يستطرد سيبويه في الإعمال، فيذكر قولَ أبي ذؤيب الهذلي، وهو كما ترى:

فإن تز/ -من الطويل- عُميني كُنْ/ تُ أجه/ لُ فيكُمُ/ فإني- فعولُن-/ شريت الحل- مفاعلن-/ مَ بعدَ/ -فعولُ-مقبوضة- / كِ بالجهل/ مفاعِلن.

ومن يقرأ النسخة مثلنا يجد أن هذا المذكور في السطر الثاني من الصفحة الحادية والعشرين بعد المائة الأولى فيه خطأ جسيم؛ لأنه سوف يقرأه: فإن تزعميني كنت أجل فيكم.

ولعل بعض الناس يقول: كنت أجلُّ، ويفسرها تفسير معنى، وهو لا علم له بالعَروض، والكتابة كما تراها في نسخة هارون جميل، ولكن الكمال لله وحده، والخطأ الطباعي وارد في كل عمل، وإن راجعه المراجعون، واجتمع حوله المصححون:

"فإن تزعميني كنت أجلُّ" كيف؟! من ثمَّ أقول: انتبهوا إلى أن للعروض فوائدَ جمة في ضبط النص، واكتشاف ما به من خطأ سوف تجدون في شرح (كافية ابن الحاجب) أنه مضارع وهي مضاعة، والذي لا يدرس العروض لا يعرف أن هناك لحنًا، أو أن هناك خطًا وقد يلتبس عليه الأمر، وقد يظن أن كلمة مضارع لا بأس بها، وأنها من ضارع يضارع مضارعة، وأن حلمه لم يضارعه حلم آخر، ويفتي بجهل؛ لأنه جهِلَ العروض.

فإذا ما استقام على أوزان الخليل أبي العذرة عرَف أن للعروض فوائد:

فإن تزُ -بهدوء سيقرؤه ويقطعه هكذا -/ عميني كن/ ت أجلُ/ هذا لا يمكن أن يكون وزنًا ولا يمكن أن يكون تفعيلة. إذن، ماذا تكون؟

فإن تزعميني كنت أجهل فيكم. يعني: كنت أدعي الجهل، وفيكم "في" كما تعلمون ظرفية في زمانكم، في أيامكم، في مدة إقامتي فيكم، تزعميني كنت أجهل فيكمُ أيام الصبابة، وأيام العشق والهوى، فإني شريت الحلم بعدك بالجهل.

قال الشراح لهذا البيت: فإني قد أتاني المشيب من بعد الصبا، وكأن المشيب قد حمل إلى رأسي من فوقها شعرًا أبيضًا، لكنه دس في عقلي الحلم، وكأني صرت عاقلًا من بعد جنون، وصرت حليمًا مجتهدًا مفكرًا من بعد جهل وتخبط.

ذكره سيبويه شاهدًا -من الطويل من قول أبي ذؤيب الهذلي- على الإعمال: فإن تزعميني كنت أجهل فيكمو.

وعلى شيء آخر ذكره سيبويه، وهو أن الفعل حال الإعمال يكون مبتدأً؛ أي يكون مبتدأ به أي يبدأ به؛ لأنه عامل.

وقد سبق أن ذكرنا أن العامل ينبغي أن يكون له الصدارة.

ومما ذكره سيبويه من الشواهد قول النابغة الجعدي:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| عددت قُشيرًا إذ عددتُ | \* | .... .... .... .... |

وما هكذا يقرأ البيت! وإنما الذي يدلك على أن التاء مفتوحة قوله بعد ذلك: "فلمْ أُسَأ"، هو لا يُعد شيئًا ثم يقول: "أنا أعده" من {ﭨ ﭩ ﭪ} [الهمزة: 2] وإنما يخاطب رجلًا كأنه يغيظه، فيقول:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| عددت قشيرًا إذ عددت فلم أسأ | \* | بذاك ولم أزعمك عن ذاك معزلا |

يعني: بمعزل، فكأن النصب بنزع الخافض، أو كأن النصب لـ"معزلا" من باب التوسُّع في الزمان، فنجعله مفعولًا به من باب هذا التوسع.

وجهان في إعراب "مَعْزِلا" التي هي مفعول به ثانٍ لأزعم من قبيل التوسع، أو أنه: ولم أزعمك عن ذاك بمعزلِِ، ثم حذف الباء فانتصب الاسم على القاعدة، التي سنعيش معها -إن شاء الله- مع سيبويه في باب طويل آخر هذه الأبواب.

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| عددت قشيرا إذ عددت فلم أسأ | \* |  بذاك ولم أزعمك عن ذاك معزلا |

ألا تلاحظ، أولًا: جمع بين شاهدين كلاهما من الطويل.

إن قول أبي ذؤيب:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| فإن تزعميني كنت أجهل فيكم | \* | فإني شريت الحلم بعدك بالجهل |

من الطويل، و:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| عددت قشيرًا إذ عددت فلم أسأ | \* | .... .... .... .... |

من الطويل.

إذن، هناك تناغم واتفاق واتساق بين الشاهدين، لكن انظر كأن القدر يُملي على سيبويه جمالًا على جمال، بدأ البيت الأول بقوله: "فإن تزعميني" فجاء الفعل في الشطر الأول من البيت، أما الشاهد الثاني:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| عددت قشيرًا إذ عددت فلم أسأ | \* | بذاك ولم أزعمك عن ذاك |

فجاء الفعل العامل في الشطر الثاني من البيت الثاني في الشواهد.

هذا، لو اجتمعت عليه أمة ما استطاعت أن تفطن إليه، وما اهتمت به؛ لكنه سيبويه الذي يهتم بما أقوله.

"بذاك ولم أزعمك" ابتدأ الكلام: "ولم أزعمك" وكأنه ينبهك إلى أن لا تكون طفلًا صغيرا حين تتناول كتابه لا تنتظر أن يبدأ كلامه بالزعم في أول الشطر، وإنما تتعلق الكلمات ببعضها كما قال: "فلم أُسأ بذاك" انتهى الكلام ثم ابتدأ فقال: "ولم أزعمكَ" وجاءك بالفعل مجزومًا مخاطِبًا رجلًا كما جاءك بالفعل مجزومًا مخاطبًا امرأة في البيت الذي قبله، أي شيء هذا؟ فإن تزعميني وإنْ أم الباب وهي شرطية جازمة، ولمْ جازمة وهكذا يكون.

# المراجع والمصادر

1. سيبويه، عمرو بن عثمان سيبويه (الكتاب) ، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، بيروت، دار الجيل، 1991م
2. المبرد، محمد بن يزيد المبرد (المقتضب)، دار الكتب العلمية، 2000م
3. بن مالك، محمد بن عبد الله بن مالك (شرح التسهيل)، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، القاهرة، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، 1990م
4. القفطي، جمال الدين علي بن يوسف القفطي (أنباه الرواة على أنباه النحاة)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية، 1950م
5. بن كثير، إسماعيل بن كثير (طبقات الشافعية)، دار المدار الإسلامي للتوزيع، 2003م
6. الحنبلي، ابن العماد عبد الحي بن أحمد الحنبلي (شذرات الذهب في أخبار من ذهب)، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط ومحمود الأرناؤوط، سوريا، دار ابن كثير، 1986م
7. الأنباري، عبد الرحمن بن محمد الأنباري (الإنصاف في مسائل الخلاف)، دار الكتب العلمية، 2007م
8. الأنباري، أبو البركات بن الأنباري (البيان في غريب إعراب القرآن)، دار الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع، 2002م
9. الأنصاري، جمال الدين بن هشام الأنصاري (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب)، دار الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع، 2001م
10. الأشموني، علي بن محمد الأشموني (شرح الأشموني على ألفية ابن مالك)، دار الكتب العلمية، 1998م
11. بن جني، ابي الفتح عثمان بن جني (الخصائص)، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، 2006م
12. بن مالك، محمد بن عبد الله بن مالك (شرح الكافية الشافية)، دار الكتب العلمية، 2000م
13. الشافعي، محمد بن علي الصبان الشافعي (حاشية الصبان على شرح الأشموني)، دار الكتب العلمية، 1997م
14. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (بغية الدعاة في طبقات اللغويين والنحاة)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، مطبعة عيسى البابي الحلبي، 1964م
15. الطنطاوي، محمد الطنطاوي (نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة)، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، 1997م
16. الأستراباذي، محمد بن الحسن الرضي الأستراباذي (شرح الرضي على الكافية)، تحقيق: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، 1978م
17. بن يعيش، يعيش بن علي بن أبي يسار بن يعيش (شرح المفصل)، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، 1996م.
18. بن منظور، محمد بن مكرم بن منظور (لسان العرب)، بيروت، دار صادر، 1970م
19. العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (اللباب في علل البناء والإعراب)، دار الفكر المعاصر للطباعة والنشر والتوزيع، 1995م
20. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (همع الهوامع في شرح جمع الجوامع)، دار الكتب العلمية، 1997م
21. الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف بن عليّ بن حيان الأندلسي (تفسير البحر المحيط)، تحقيق: عادل أحمد وعلي معوض، بيروت، دار الكتب العلمية، 1413هـ